

The Role of Planning Budgets in Rationalizing Investment Decisions: Applied Study

Mozamil Alhaj Mousa Ahmed*

Department of Accounting, Sudan University College for Women, Khartoum, Sudan

دور الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية

مزمل الحاج موسى احمد*

قسم المحاسبة، كلية السودان الجامعية للبنات، الخرطوم، السودان

*Corresponding author: Mzmlalhaj5@gmail.com

Received: December 18, 2025 | Accepted: January 26, 2026 | Published: February 3, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of planning budgets on the efficiency of investment decisions at Sudani Telecom Company, one of the largest companies operating in the telecommunications sector. To achieve the study's objectives, the following hypothesis was tested: There is a statistically significant positive relationship between the use of planning budgets and the rationalization of investment decisions at Sudani, The more accurate the planning budget, the use of planning budgets contributes to reducing the degree of uncertainty associated with investment decisions. The study relied on the descriptive analytical approach. The study used a questionnaire to collect data. The study reached several conclusions, including: There is a positive correlation between the level of commitment to budgets and the high efficiency of using financial resources, which is reflected in achieving better investment returns and reducing potential risks, and that budgets are considered to be highly accurate and are used as a basic tool to support investment decision-making. The study made several recommendations, the most important of which are: enhancing the use of financial analysis tools to support the process of preparing and evaluating budgets and developing mechanisms for monitoring and periodically updating budgets in line with economic and technical changes.

Keywords: Planning budgets, investment decision, resource utilization efficiency, Sudani Telecommunications Company.

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الموازنات التخطيطية على كفاءة القرار الاستثماري في شركة سوداني للاتصالات، باعتبارها إحدى أكبر الشركات العاملة في قطاع الاتصالات. لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضية التالية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني، وأن استخدام الموازنات التخطيطية يُسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى الالتزام بالموازنات وارتفاع كفاءة استخدام الموارد المالية مما ينعكس على تحقيق عوائد استثمارية أفضل وتقليل المخاطر المحتملة، وأن الموازنات تعد بمستوى عالٍ من الدقة وتستخدم كأداة أساسية داعمة لاتخاذ القرار الاستثماري، أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أن تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي لدعم عملية إعداد الموازنات وتقييمها، وتطوير آليات المتابعة والتحديث الدوري للموازنات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

تعد الموازنات التخطيطية من أهم الأدوات الإدارية والمالية التي تستخدم في المؤسسات المعاصرة لتحقيق الانضباط المالي، وتوجيه الموارد بشكل رشيد نحو الأهداف المنشودة، فهي تمثل خارطة طريق مستقبلية تساعد الإدارة على تخطيط أنشطتها بشكل استباقي، وتقييم الفجوة بين الواقع والمأمول، كما تمكن من اتخاذ قرارات استثمارية تستند إلى أسس كمية واضحة ومنهجية علمية دقيقة في ظل بيئة أعمال معقدة وسريعة التغير.

أصبحت الحاجة ملحة إلى أدوات فعالة تمكن المؤسسات من التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية، وتقدير الإيرادات والمصروفات، وتخصيص الموارد بكفاءة، وهو ما توفره الموازنات التخطيطية. ولا تقتصر أهمية هذه الموازنات على التخطيط المالي فقط، بل تمتد لتشمل الرقابة وتقييم الأداء، وتسهم في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال توضيح التكاليف المتوقعة، وتحليل البدائل، وتقدير العوائد الممكنة. في السياق السوداني، ومع التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدها البلد، تزداد أهمية أدوات التخطيط المالي، خاصة في الشركات الكبرى مثل شركة "سوداني"، التي تسعى للحفاظ على مركزها في سوق الاتصالات عبر اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة ومدروسة في ظل تحديات السوق وتقلبات الاقتصاد الكلي.

عليه، فإن هذا البحث يستلزم الضوء على دور الموازنات التخطيطية بوصفها أداة لترشيد القرارات الاستثمارية، مع التركيز على شركة سوداني للفترة 2022 – 2025م، كنموذج تطبيقي للدراسة

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تسهم الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات، وما هو الدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية في الحاجة إلى أدوات تخطيط مالي فعالة في المؤسسات السودانية، لا سيما في ظل الضغوط الاقتصادية والتحولات المتسارعة في السوق. كما يشكل هذا البحث مساهمة علمية في الأدبيات المتعلقة بالإدارة المالية، من خلال ربط الموازنات بالقرارات الاستثمارية في السياق المحلي. كما يكتسب أهمية تطبيقية عبر دراسة حالة شركة سوداني، مما يعزز من إمكانية تعميم النتائج على مؤسسات أخرى مشابهة في السودان وخارجه.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. توضيح مفهوم الموازنات التخطيطية وأهميتها في الإدارة المالية الحديثة.
2. تحليل دور الموازنات في ترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسات.
3. دراسة تطبيقات الموازنات في شركة سوداني ومدى تأثيرها على أدائها الاستثماري.
4. تحديد أبرز التحديات التي تواجه استخدام الموازنات في البيئة السودانية.
5. تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية الموازنات التخطيطية في دعم القرارات الاستثمارية

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وحلًا للمشكلة قام الباحث بصياغة فرضيتين التاليتين:

1. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني.

2. استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.

منهج الدراسة:

اتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

دراسة: الصاعدي، (2022م): الصاعدي، ريناد عبد الحميد؛ وعبيد، راوية رضا، 2022م، دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية في مدينة جدة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلد 6، العدد 22، مصر هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي في شركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموازنة التخطيطية ورفع كفاءة الأداء المالي. أعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة كأداة لجمع البيانات. توصلت الدراسة أن الموازنة التخطيطية تعد من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها في المنظمة، وأن الموازنة التخطيطية بكافة مجالاتها من تخطيط وتنسيق ورقابة لها دور كبير في رفع كفاءة الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالموازنة التخطيطية وتفعيل دورها بحيث تكون مترجمة للأهداف والخطط في صورة كمية ومالية، وضرورة وجود قسم خاص لمتابعة إعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية في المنظمة بحيث تكون حلقة الوصل ما بين الإدارة العليا والإقسام الإدارية الأخرى.

دراسة: أحمد، (2023م): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التقديرات المحاسبية وقرارات الاستثمار. ولتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية وقرارات الاستثمار. أعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. استخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة كأداة لجمع البيانات. توصلت

الدراسة وجود تأثير سلبي للافصاح عن التقديرات المحاسبية على قرارات الاستثمار، وأن التقديرات المحاسبية هي قيم مالية تقريبية يتم تقديرها وفقاً لآراء واجتهادات شخصيه في ظل ظروف بيئة العمل غير المؤكدة، مع عدم وجود وسيلة واضحة لقياسها، أوصت الدراسة بضروه التأهيل العلمي والعملية للمراجعين فيما يتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية، وإلزام الشركات بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وذلك من أجل زيادة دقة التقديرات المحاسبية.

دراسة: حابي، (2024م): هدفت الدراسة إلى إختبار أثر فعالية لجان المراجعة على تحقيق جودة الأرباح المحاسبية، التعرف على أثر فعالية لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار. ولتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية لجان المراجعة وتحقيق جودة الأرباح المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. أعمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت الدراسة وجود تأثير إيجابي لاستقلال لجان المراجعة على تحقيق جودة الأرباح المحاسبية بالمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأن تحقيق التوازن في تحديد عدد أعضاء لجان المراجعة يساعد المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة تكوين لجان مراجعة تتمتع بالاستقلالية عن الأعمال التنفيذية بكافة المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، لما لها من دور فعال في تحقيق الحوكمة لتلك المصارف، توفير برامج تدريبية وتوعوية لتطوير قدرات أعضاء لجان المراجعة الفنية والمالية والمحاسبية وذلك لزيادة كفاءة أدائهم.

المحور الثاني: الإطار النظري:

الإطار النظري للموازنات التخطيطية:

1. مفهوم الموازنات التخطيطية:

تعرف الموازنة التخطيطية على أنها خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في حدود الموارد البشرية والآلية المالية المتاحة (أحمد، 2021م، ص 19). عرفت الموازنة التخطيطية بأنها ملخصاً لكل أوجه النشاط للشركة وخططها وأهدافها المستقبلية، فهي تضع أهدافاً لأنشطة البيع والشراء والتوزيع والتمويل وتنتهي بصفة عامة بإعداد قائمة لصافي الدخل المخطط للتدفقات النقدية المخططة وهي باختصار تمثل تعبيراً شاملاً لخطة الإدارة في المستقبل وكيفية تحقيق هذه الخطة (السباعي، 2007م، ص 10).

عرفت بأنها خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية وتهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في الموارد البشرية والآلية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق أهداف النشاط الموضوع مقدماً باستخدام أفضل الوسائل والأساليب والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف (محمد وآخرون، 2019م، ص 137). فالموازنة التخطيطية هي خطة العمل في فترة مستقبلية، حيث أنها تمثل ما استقر عليه الرأي فيما يتعلق بما يمكن اتباعه من أساليب وطرق ووسائل وما يمكن الاهتداء به من معايير وأسس ومبادئ للتوصل إلى أهداف محددة وواضحة باستخدام ما يتوقع توافره من موارد اقتصادية في فترة مقبلة (مرعي، 1999م، ص 8).

كما عرفت بأنها عبارة عن خطة عمل كمية تغطي فترة زمنية عادة ما تكون سنة ويتم إعدادها من المنشأة ككل أو من أجل وحدتها الفرعية. (راضي، 2002م، ص 34).

2. مراحل إعداد الموازنة:

يمكن تلخيص مراحل إعداد الموازنة التخطيطية فيما يلي (الجنابي، 2017م، ص ص 37-38):

- أ. تكوين لجنة الموازنات: يتم تكوين لجنة الموازنة للإشراف على إعداد وتنسيق تقديرات الموازنة، وعادة ما تعد الموازنة لمدة سنة أو أقل، وغالباً تكون هذه اللجنة برئاسة مدير المؤسسة وعضوية المدير المالي والإداري وبعض الأفراد الآخرين على حسب الحاجة، وقد تكون هذه اللجنة دائمة بإحدى إدارات الشؤون المالية.
- ب. مرحلة الدراسة: تقوم اللجنة بتجميع كل المقترحات الخاصة بالإدارات التنفيذية وتعرض على الإدارة العليا للمناقشة في ضوء السياسة العامة والاحتياجات الفعلية والأهمية التنسية وأفضل عائد متوقع.
- ت. مرحلة الإقرار: يتم صياغة المقترحات المقبولة ووضعها في الشكل النهائي ليتم عرضها ومناقشتها مع المستويات المسؤولة عن إقرارها واعتمادها (مجلس الإدارة/ المؤسسة).
- ث. مرحلة التنفيذ: بعد موافقة واعتماد مجلس الإدارة/ المؤسسة ترسل الخطة إلى المسؤولين عن التنفيذ ويجب التأكد من فهم العاملين للخطة وأهدافها حتى يسهم كل منهم في أداء دوره التنفيذي.
- ج. مرحلة المتابعة: يجب على لجنة الموازنة متابعة تنفيذ الخطة حتى تتمكن من التنسيق بين الخطط الفرعية وتحديد الانحرافات أو المعوقات وتحديد المسؤولية حتى يمكن إجراء التصحيح اللازم في الوقت المناسب.

3. أنواع الموازنات التخطيطية:

لا شك أن الموازنات التخطيطية تعد لخدمة العديد من الأهداف، لذلك توجد معايير كثيرة مختلفة للتمييز بين الموازنات يمكن تقسيمها إلى (الشاملي، وآخرون، 2019م، ص ص 98-99):

أ. من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها:

1. موازنات طويلة الأجل: وتعد غالباً لفترة من خمس إلى عشر سنوات.
2. موازنات قصيرة الأجل: وتعد لمدة سنة مالية أو ثلاث شهور أو شهر.

ب. من حيث الغرض من الإنفاق:

1. الموازنات الجارية: تتضمن موازنة البرامج وموازنة مراكز المسؤولية حيث تهدف موازنة البرامج إلى تخطيط ورقابة النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية.
2. الموازنات الاستثمارية: تهدف إلى تخطيط ورقابة المشروعات الاستثمارية التي تنتج عنها إضافة أصول ثابتة جديدة أو تطوير وحل الأصول القديمة. وتشمل تقديرات التكلفة كل من النفقات الاستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتنفيذ.

ت. من حيث علاقاتها بحجم النشاط:

1. الموازنة الثابتة: تعبر عن التقديرات اللازمة لمستوى مبيعات أو إنتاج واحد مستهدف خلال فترة الموازنة.
2. الموازنة المرنة: تعبر عن التقديرات لعدة مستويات مختلفة من المبيعات أو الإنتاج التي يمكن توقعها خلال فترة الموازنة.

ث. من حيث المنهج وأسلوب الإعداد (الصاعدي وآخرون، 2022م، ص 37):

1. الموازنة التاريخية.
2. الموازنة الصفرية.
3. موازنة التخطيط والبرمجة.
4. موازنة البرامج والأداء.
5. موازنة البنود.
6. الموازنة التعاقدية.

مبادئ الموازنات التخطيطية:

هناك العديد من المبادئ التي تعتمد عليها عملية إعداد الموازنة التخطيطية بصورة سليمة وهي (عبد اللطيف، 2004م، ص 151-157):

- أ. مبدأ الشمول: الذي يتمثل في أن تكون الموازنة شاملة لجميع الإدارات والأقسام والمشاريع ذات العلاقة في المنظمة.
- ب. مبدأ الواقعية: الذي يتمثل في أن يلزم مراعاة الواقع عند إعداد الموازنة دون مغالاة أو تفاؤل غير منطقي.
- ج. مبدأ المرونة: الذي يتمثل في أن تكون الموازنة التخطيطية قابلة للتكيف مع الظروف المستجدة بشكل يسمح بإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- د. مبدأ المشاركة: الذي يتمثل في أن يتشارك في إعداد الموازنة التخطيطية كافة المستويات الإدارية ذات العلاقة.
- هـ. مبدأ ارتباط الموازنة بالهيكل التنظيمي: الذي يتمثل في إعداد الموازنة التخطيطية ما هي ألا تجميع وتنسيق للتقديرات التي يتم تجميعها من كافة الإدارات بالمنظمة (الصاعدي، 2022م، ص 38).
- و. مبدأ الربط بين الموازنة ومراكز المسؤولية: الذي يتمثل في أنه في حالة وجود مراكز مسؤولية فإن الموازنة التخطيطية لا يمكنها تحقيق أهدافها إذا لم تكن مرتبطة بتلك المراكز.
- ز. مبدأ الارتباط بفترات رقابية: الذي يتمثل في أن يتم توزيع عمليات المنظمة على فترات زمنية قصيرة خلال السنة المالية.

وظائف الموازنات التخطيطية:

يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للموازنات التخطيطية في الآتي (الشاملي، وآخرون، 2019م، ص 99-102):

- أ. وظيفة التخطيط: إن الموازنة التخطيطية تمكن المنشأة من تخطيط احتياجات الموارد حتى يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة. فقد تتضمن الموازنة التخطيطية للإدارات مثلاً، هدفاً معيناً للإدارات يُراد تحقيقها إلا أنه بدراسة الطاقة الإنتاجية المتاحة بالمنشأة قد يتضح تعذر تحقيق هذه الإيرادات ما لم تزداد تلك الطاقة، لذلك يجب على الإدارة التخطيط لزيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يستلزم تدبير مصادر التمويل، وإذا ما تبين تعذر توفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل الطاقة الإنتاجية الإضافية اللازمة فإنه يتعين على الإدارة أن تقوم بإعادة النظر في الهدف وتعديله ليتماشى مع الطاقة الإنتاجية المتاحة فقط.

ب. وظيفة التنسيق: تفيد الموازنات التخطيطية في تنسيق أوجه الأنشطة المختلفة بالمنشأة فهي أداة للتنسيق بين أنشطة الإيرادات والشراء والتمويل وغيرها من الأنشطة بما يؤدي إلى التناسق والتكامل والتوافق بين هذه الأنشطة وتفاقي النظرية الجزئية للأمور، فمثلاً قد يرغب مدير المشتريات والمخازن بالاحتفاظ بمستوى عالٍ من المخزون حتى يمكن تلبية طلبات الإدارات بسرعة إلا أن المدير المالي قد يعترض على ذلك بحجة أن وجود كميات كبيرة من المخزون يعني تجميد جزء من أموال المنشأة في صورة مخزون بالإضافة إلى تعرض المخزون للتلف نتيجة التخزين لفترات طويلة، إن الموازنات التخطيطية أداة مساعدة للتنسيق في مثل هذه الحالات (عبد الستار، 2012م، ص 211).

ت. وظيفة الاتصال: تعد الموازنات التخطيطية أداة لتوصيل المعلومات الخاصة بالخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها للفترة المقبلة إلى المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة من أمثلة المعلومات التي يتم توصيلها من خلال الموازنات التخطيطية حجم الإيرادات الواجب تحقيقها وكمية الإنتاج المستهدفة، وكمية المشتريات اللازمة، والحد الأقصى للمبالغ التي تتفق على العلاقات العامة خلال فترة الموازنة.

ث. وظيفة الرقابة: إن النتائج الفعلية المحققة يتم قياسها في ضوء مستويات الأداء المستهدفة الواردة بالموازنات التخطيطية. ويتم تحديد الانحرافات بمقارنة النتائج الفعلية مع التقديرات، وتحليل هذه الانحرافات إلى أسبابها وحسب مراكز

المسؤوليات وذلك حتى يمكن للإدارة اتخاذ الإجراءات العلاجية التي تكفل تفادي تكرار حدوث الانحرافات غير المرغوب فيها مستقبلاً، وتشجيع انحرافات الكفاية والعمل على استثمار مسبباتها.

ج. وظيفة التحفز: يمكن أن تستخدم الموازنات التخطيطية كوسيلة لتحفيز الأفراد وحثهم على تحقيق أهداف المنشأة من خلال توجيههم لتحقيق الأهداف الرقمية التي تتضمنها تلك الموازنات على أن تكون تلك الأهداف طموحة وواقعية في آن واحد.

ح. وظيفة تقييم الأداء: يمكن استخدام مستويات الأداء الواردة بالموازنات التخطيطية كأساس لتقييم أداء المسؤولين بالمنشأة طالما أن تلك المستويات معدة طبقاً لمعايير سليمة ومدروسة، كما أن نظام الحوافز يمكن ربطه مع تحقيق الأهداف بالموازنات التخطيطية بحيث يمنح العاملين بالمنشأة مكافآت وحوافز إذا ما تحققت تلك الأهداف، كما قد يعاقب العاملين إذا لم تتحقق الأهداف نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم (الجنابي، 2017م، ص 36).

وبصفة عامة فإن الموازنة التخطيطية تعد أداة إدارية تساعد إدارة المنشأة على أداء مجموعة الوظائف الإدارية المختلفة والتي تتمثل في التخطيط والتنسيق والاتصال والرقابة والتحضير وتقييم الأداء.

فوائد ومزايا الموازنات التخطيطية:

تتمثل مزايا الموازنات التخطيطية فيما يلي (نور، وعلي، 2003م، ص 282):

- أ. تمتد المديرين بطريقة تجعل مجهوداتهم رسمية.
- ب. أنها تساعد المديرين لتحديد أهدافهم واستخدامها كميّار لتقييم الأداء.
- ج. أنها تكشف الاختناقات الكامنة أو المتوقعة قبل حدوثها وتعمل على تناسق الأنشطة للمنشأة كلها عن طريق تكامل وتناسق أهداف وخطط الأقسام بذلك يؤكد إعداد الموازنة أن خطط وسياسات الأقسام متسق مع الأهداف العامة للمنظمة.
- إذا أريد اتباع نظام الموازنة التخطيطية في أي منشأة فلا بد من القيام بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويمكن تحديد مزايا نظام الموازنة على مستوى المنشأة فيما يلي (أدم، رزق، 2000م، ص 186):
- أ. في مجال التخطيط تتبع فرص التعرف على أي مشكلات ينتظر حدوثها وما يتطلب عرض تلك المشكلات وفحصها والعمل على تفادي وقوعها وتحقيق الموازنة وإجراء التنسيق بني خطط الإدارات والأقسام في ضوء الهدف المشترك لكل العاملين في المنشأة تحقق الموازنة التوازن عن طريق التخطيط السليم لأنشطة المنشأة للوصول إلى التوازن الاقتصادية والمالي مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع المجالات، وتحقيق رفع الكفاءة الإنتاجية ومحو الإسراف في العمليات.
- ب. في مجال الرقابة فإن استخدام الموازنة يؤدي إلى حفظ وقت المسؤولين في المنشأة والرقابة السليمة على الأعمال وذلك بتركيز الاهتمام على الانحرافات التي تظهر عند التطبيق وتعد الموازنة أداة هامة للتأكد من سير العمليات وفق الخطط.
- ج. تسهم الموازنة التخطيطية في خلق عادة التخطيط لدى الإدارة لأن إعداد الموازنة يتطلب من الإدارة أن تنظر إلى المستقبل باستمرار وهذا يجعلها تتوقع ظروف المستقبل مما يؤدي إلى الحد من المفاجآت (الرجبي، 2007م، ص 186-187).
- د. تساعد الموازنة في خدمة برامج الرقابة فهي تحتوي على أرقام التكاليف والإيرادات التي يتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة، والخاصة بكل قسم أو إدارة في المنشأة وتتم الرقابة عن طريق مقارنة الأرقام الفعلية الواردة في الموازنة لتحديد الانحرافات بينهما وتحليل أسبابها والتقرير عنها ولأن الموازنة تحدد لكل إدارة أو قسم، فإن الرقابة تصل لكل الوحدات الإدارية (أبوصالح، 2008م، ص 27).

هـ. تساعد الموازنة في توجيه الاستثمارات المالية بين الإدارات والأقسام في المنشأة بصورة سليمة، فعند استخدام الموازنة تعلم الإدارة ما هي الوحدات الإدارية التي يجب دعمها من حيث الموارد وما هي الوحدات التي ليست بحاجة إلى ذلك.

معوقات الموازنات التخطيطية:

فيما يلي بعض المعوقات والصعوبات التي تتعلق بأعداد واستخدام الموازنات التخطيطية (الجنابي، 2017م، ص 37):

- أ. صعوبة التنبؤ في بعض الأحوال.
- ب. الجمود وعدم مراعاة المرونة: مراجعة وتحديث التقديرات التي يجب أن تقتصر على الظروف التي يحدث فيها تغيير جوهري يجعل التقديرات الأصلية للموازنة غير صالحة للاستخدامات المختلفة التي أعدت لها الموازنة التخطيطية (الجليل، 2007م، ص 61).
- ت. سوء فهم الإدارة للموازنة التخطيطية ونقص الوعي الإداري.
- ث. عدم سلامة الهيكل التنظيمي للمنشأة.
- ج. سوء فهم العاملين للموازنات التخطيطية: لا تقتصر معوقات الموازنات التخطيطية على المشكلات التي تنجم عن عدم وعي الإدارة وسوء فهمها بل يشمل أيضاً سوء فهم العاملين للموازنات في بعض الأحيان، وسوء فهم العاملين للموازنات التخطيطية ما قد يحدث من تحيز في التقدير عن مشاركة العاملين في إعداد التقديرات.

ثانياً: الإطار النظري لقرارات الاستثمار:

مفهوم قرارات الاستثمار:

يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية والمالية، وإن للاستثمار أهمية كبيرة وحيوية لكل من الاقتصاد القومي والمنشآت الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث أنه يمثل السبيل الرئيسي لتعظيم قيمة المنشأة من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاس ذلك على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم تلك المنشأة (رزق، 2006م، ص

ص 11-32)، وبالتالي تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية. فالمفهوم العام والشامل للاستثمار هو: إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز (حنفي، 2000م، ص 17).

عرف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي يقوم علي اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهذا القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، بهدف تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (نعاس، بوشارب، 2022م ص 13).

كما عرف بأنه عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقامة واختيار المشاريع الرباحة وتحديد حجم الموازنة الرأس مالية المثلى (خميس، وحسين، 2019م، ص 23).

كذلك عرف بأنه القرار الخاص باختبار الأوراق المالية المختلفة وكمية الاموال المستثمرة في كل منها وتوقيت الاستثمار (اسماعيل، وابراهيم، 2022م، ص 11).

أيضا عرف بأنه القرار الذي يتخذه المستثمرين بين البدائل التي وفرتها ادوات ومؤشرات تقييم الاداء المالي للتحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية من خلال التقارير المالية للشركة (شريف، 2022م، ص 95).

كما عرف بأنه القرار الاقتصادي الذي يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة نوعا ما، بقصد الحصول علي عائد مادي في المستقبل (يوسف، 2022م، ص 54).

وعرف بأنه القرار الذي يقوم علي اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهذا القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من اهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (نشوان، 2020م، ص 116).

ايضا عرف بأنه القرار الذي يتم من خلاله تخصيص للموارد المالية على المدى المتوسط او الطويل والأثر المتوقع من هذا الاستثمار هو استرداد تكاليف الاستثمار والحصول على ربح مرتفع والي جانب الموارد المالية تستخدم الموارد المادية والبشرية كما تؤثر البيئة الاقتصادية والمالية على قرارات الاستثمار وبالتالي فإن النتائج المتوقعة غير مؤكدة (شعشوع، وبوسالم، 2019م، ص 52).

وعرف بأنه مجموعة من الموارد المالية التي ينظر أو يقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأسمالية المرغوبة فيها زمانيا ومكانيا وتوفير إمكانية استقلالها لتحقيق الغرض أو الأغراض التي خصصت من اجل تحقيقها (الحسن، 2006م، ص 20).

أيضا عرف بأنه اتخاذ القرارات التي تتضمن توظيف الاموال في الموجودات المختلفة بنوعها المتداولة والثابتة اخذين في الاعتبار بعدين رئيسيين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وهما (العائد والمخاطرة) (سلمان، وعبد الله، 2021م، ص 29).

- يعرف الباحث القرارات الاستثمارية بأنها عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل يكون اكثر ملائمة لغرض المنشأة.
أنواع القرارات الاقتصادية:

يمكن تحديد انواع القرارات الي ما يلي (صيام، 2010م، ص ص 23-24):

أ. قرارات روتينية متكررة ومنظمة تحكمها سياسات وفروض مسبقة تمثل اساس ومعيار للتعرف لذلك فهي قرارات قابلة للجدولة علي فترات محددة.

ب. قرارات استراتيجية وغير روتينية توقيتها غير منتظم وهي تتوقف علي حدوث متغيرات بديلة غير متوقعة او ظهور فرص جديدة، ويحتاج هذا النوع من القرارات الي الخبرة والبصيرة والحكم الشخصي لمتخذ القرار الذي عادة ما يستخدم المعلومات المحاسبية بوصفها بدائل تنبئية تعكس المدخلات الاساسية في نموذج لتبسيط مشكلة القرار وتحسين كفاءته في تناول المشكلات، أما بالنسبة لمعيار طبيعة القرار فانه توجد تقسمات عديدة للقرارات فتقسم القرارات الي قرارات تخصيص واعادة تخصيص الموارد المتاحة علي فرص الاستخدام البديلة وهي تتعلق بتحديد تشكيلة السلع المرغوب انتاجها او الخدمات المراد تأديتها.

ج. قرارات استغلال الموارد التي ترتبط بكل من كيفية تخطيط استخدام الموارد التي تم تخصيصها لانتاج التشكيلة المرغوبة. **قد يتم تبويب القرارات الي قرارات رئيسية وقرارات روتينية وقد تضمن القرارات الاساسية (نور، 2005م، ص ص 14-16):**

أ. ثبات نسبي طويل الاجل.

ب. إستثمارات كبيرة للاموال.

ج. درجة كبيرة من الاهمية.

من الامثلة الاخرى للقرارات الاساسية قرار تحديد المنتج الذي يتسم بتصنيعه او اضافته الي خطوط الانتاج الحالية اما القرارات الروتينية فهي التي تتسم بصفة متكررة وتميل الي ان يكون لها تأثير محدود على مستقبل المشروع ورفاهيته.

يطلق بعض الكتاب على التقسيم السابق للقرارات اصطلاح القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة فالقرارات تعتبر مبرمجة إذا كانت روتينية ومتكررة اما الغير مبرمجة اذا كانت جديدة ويترتب عليها نتائج جديدة.

أنواع قرارات الإستثمار:

يقصد بها صفة القرار المطلوب إتخاذة في مجال الإستثمار المقترح، ويمكن التمييز بين ثلاث انواع من القرارات (عبد العظيم، 1990م، ص ص 24-25):

- **النوع الأول: قرارات تحديد أولويات الإستثمار:** وهي القرارات التي تكون صالحة وتشكل فيما بينها بدائل محتملة أو ممكنة لتحقيق نفس الأهداف ولكن يتم ترتيب هذه القرارات وفقاً للأولويات المعتمدة لدى المشروع الإستثماري.
- **النوع الثاني: هي قرارات قبول أو رفض المشروع:** وفي هذه الحالة نجد ان المطلوب من المستثمر ان يقبل إستثمار الأموال في نشاطات المال في مجل نشاط واحد وعليه الحكم على بديل إستثماري واحد.
- **النوع الثالث: قرارات الإستثمار المانعة تبادلياً:** ويقصد بها وجود فرص متعددة امام المستثمر يمكنه من خلالها ان يتخذ قرار ببدا الإستثمار فيها، وفي حالة إختياره لنشاط معين لا يمكن إختيار نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادل النشاط الآخر.

توجد انواع اخرى لقرارات الإستثمار وهي (مطر، 1999م، ص 40):

- أ. قرار الشراء:** يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الإستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة محسوبة في إطار العائد والمخاطرة وتزيد عند سعر السوق.
- ب. قرار عدم التداول:** يترتب على الحالة السابقة والناجمة الضغوط الشرائية ان تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الإرتفاع الى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة وهنا يصبح السوق في حالة توازن.
- ت. قرارات البيع:** بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الاداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذج الخاص بالقرار.

أهمية قرارات الإستثمار:

تشتمل قرارات العمل بشكل عام على اجراء التزام حقيقي من العاملين بالقرارات المتخذة، وذلك لأنها تؤثر في الأشخاص الموجودين داخل المنظمة او حتى خارجها، ولا يمكن الحكم على فاعلية اي قرار لحين مشاهدته اثاره لذا تبقى القرارات مهمة (بن صوشة، 2017م، ص148)، اذ يمكن تلخيص أهمية ترشيد القرار الاستثماري بما يأتي (رمو، ويونس، 2019م، ص272):

- أ. يساهم في توفير مقومات وسبل اتخاذ القرار الاستثماري المبني على أسس علمية صحيحة.**
- ب. يوجه ممارسات المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يساهم في تنمية ثرواتهم الخاصة وفي زيادة النمو الاقتصادي.**

ت. يزيد من معرفة نقاط قوة وضعف الشركات المراد الاستثمار بها للوصول للقرار الاستثماري الرشيد. مما سبق يري الباحث أن يعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة التي تصدر بغرض تنفيذ إستراتيجية الشركة على المدى الطويل الأجل وال المدى القصير الأجل ويهدف إلى توليد طاقات إنتاجية جديدة او تطوير طاقات حالية وإحلالها وتجديدها او التوسع في خطوط إنتاج او مشروعات جديدة ويتخذ ذلك القرار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط بعد تقدير التكلفة الاستثمارية وطرق التمويل ومعرفة مخاطرة ومناقسيه وقياس معدلات العائد المتوقعة منه وهامش الأمان والربحية من الاستثمار.

العوامل المؤثرة على قرارات الإستثمار:

تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر عمي طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري وقد حدد بعض الكتاب تلك العوامل في أربعة عشر عاملاً تشمل فلسفة الإدارة، تحميل السوق، سلوك المنافسين، الفرص البديلة، الضرائب والاستهلاك، مصادر التمويل، مصادر شراء الآلات، رأس المال العامل، موازنة التدفقات النقدية، التغيرات في مستوي الأسعار، نمط الإنتاج، المخاطرة وعدم التأكد، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري، الظروف الاقتصادية، ويمثل كل عامل من هذه العوامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري، فيجب عند اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يكون المشروع الاستثماري ناجح وله جدوي اقتصادية، إلا أن عدم توفر مصادر لتمويله قد يعوق من تنفيذه، وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري (بن صوشة، 2017م، ص 150-151).

صناعة القرارات الإستثمارية:

تعتمد صناعة القرار الاستثماري على تحديد الرؤية للإطار العام الاستراتيجية مناخ الاستثمار في البلد المضيف، والتي تمثل واقعاً بعيد المدى لا نلمسه حالياً، ولكنه وضع مستقبلي للوصول إلى أهداف أو أرباح محققة. من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى عدة جوانب هامة لمتخذي القرارات الإستثمارية، **نوجزها كما يلي (منشي، 2019م، ص42):**

- أ. بذل الجهد والعناية والالتزام تجاه آليات بناء تلك القرارات.**
 - ب. ضرورة دراسة وفهم التفاعلات للهيئة العامة داخل البلد المضيف مثل: (البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية).**
 - ت. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة للاستثمار داخل البلد، مما يتيح له التعرف على التهديدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار (Crane, 1996, p. 5).**
 - ث. دراسة وتحليل البيئة الاقتصادية والمالية المستقرة أو شبه المستقرة من خلال المتابعة للبيانات الاقتصادية والمالية والتطورات في الأسواق المحلية.**
 - ج. دراسة العلاقات القائمة داخل ومع القطاعات المختلفة للاقتصاد الكلي.**
 - ح. تحليل درجة وقوة المنافسة للاستثمارات المحلية والخارجية.**
- مما سبق يمكن للباحث التوصل إلى أن إدراك المستثمر أو متخذ القرار الاستثماري لتلك المنظومة، والتي تعتمد على استراتيجية مناخ الاستثمار في بلد معين، والتعرف بصورة دقيقة على جميع الجوانب الخاصة بالاستثمار سيبيح له الفرص الحقيقية التي تعزز من جذب الاستثمار، وعليه يمكن اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه، أو بتحويل الاستثمار من بلد إلى آخر أكثر ربحية.

مبادئ اتخاذ القرارات الإستثمارية:

أن التنوع استراتيجية لإدارة المخاطر تنطوي على زيادة الأدوات الاستثمارية المكونة للمحفظة، يلجأ إليها المستثمرون للتخلص من بعض المخاطر وليس كلها، كما يجب على المستثمر وفقاً لرأس أحد الباحثين مراعاة مجموعة من المبادئ يقوم عليها القرار الاستثماري وهي (صخري، 1991م، ص37):

أ. **مبدأ الاختيار:** ينتظر من المستثمر أن يمتاز بالرشد في قراراته عندما يقدم على استثمار مدخراته وذلك بقيامه بالاختيار المناسب بين الفرص المتاحة، ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفنة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

ب. **مبدأ المقارنة:** حتى يتسنى للمستثمر القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة أمامه واختيار البديل المناسب، يتعين عليه القيام بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

ت. **مبدأ الملاءمة:** يقصد به قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري الذي يراه مناسباً وذلك على أساس عدة عناصر أهمها: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

ث. **مبدأ التنوع أو التوزيع:** إن اختلاف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد الناتجة عنها تتطلب من كل مستثمر الذي يريد أن يكون قراره الاستثماري سليماً مراعاة التنوع من هذه الأصول، لأجل الحد من المخاطرة الاستثمارية من خلال توزيعها هذا من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى (عماد، وسهيلة، 2017م، ص10).

مقومات قرارات الاستثمار:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار حيالها. وتتوقف نوعيته القرار الذي يتخذه في هذه المواقف وطبيعة على طبيعة العلاقة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وبهذا المفهوم يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع من القرارات هي (شبيحة، دت، ص ص 17-18):

أ. **قرارات الشراء:** يتخذها المستثمر عندما يجد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة عن الأداة الاستثمارية أكبر من سعرها السائد في السوق.

ب. **قرارات عدم التداول:** يلجأ إليها المستثمر عندما يتبين من دراسته للأدوات الاستثمارية المختلفة أن التدفقات الناجمة عنها سوف لن تحقق له أية أرباح بالقياس مع المخاطر التي يمكن أن تترافق معها.

ت. **قرارات البيع:** يتخذها المستثمر عندما يرى أن الأسعار التي تدفع في السوق مقابل الأدوات الاستثمارية التي يمتلكها أكبر من تلك الأسعار التي دفعها، أو من القيمة الحالية لهذه الأدوات.

ترشيد القرارات الإستثمارية:

إن النظرية الكلاسيكية في اتخاذ القرار تسمى "نظرية القرار الرشيد" وهي تمثل النموذج المغلق في اتخاذ القرار وقد سادت مفاهيمها حتى بداية القرن العشرين (السيد، وحسين، 2019م، ص7)، وتفترض أن المدير في أي نظام يقوم بتصرفات رشيدة لتحقيق أهداف المنشأة من خلال القرارات الرشيدة التي يتخذها، والرشد هو القدرة على التحليل بصورة منطقية، بينما القرار الرشيد هو الذي يؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف المنشأة ضمن معطيات البيئة وقيودها (الصحن، 2001م، ص127)، الرشد مفهوم نسبي لا يؤدي دائماً إلى القرار الأفضل، لخضوع متخذ القرار لعوامل تحد من قدرته على اتخاذ القرار الرشيد وقد لا يكون متخذ القرار عقلانية أو منطقية ويتأثر بالأطراف والعوامل المحيطة به (عبد الله، 2008م، ص54).

عملية اتخاذ القرار الرشيد تتأثر بظروف التأكد وبالعوامل داخلية تتمثل في قدرة التفكير والتصور والطاقة والخبرة والاتجاهات الخلفية والقيم السائدة والموقف الذي يفرض اتخاذ القرار، وتتأثر أيضاً بعوامل خارجية مرتبطة بالأفراد والبيئة الخارجية كندخل الدول والقوانين واللوائح والقرارات تتصف بأنها عملية متكررة ومستمرة في حياة الفرد أو المنشأة ويرتبط القرار بالجهود الذهنية المبذولة فيه وكفاءة المعلومات الداخلة فيه وصحة البيانات المستخدمة والقدرة على التنبؤ بالمستقبل (محمد، 2010م، ص55).

إن مفهوم القرار الاستثماري الرشيد لابد أن يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحي بها، ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري (سليمان، 2017م، ص17).

إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد لابد من مراعاة امرين هم (الصحن، 1988م، ص271):

أ. أن يتبع في إتخاذ القرار الرشيد المدخل العلمي والذي يقوم على الآتي:

1. تحديد الهدف الاساسي للإستثمار.
2. تجميع المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار.
3. تحديد العوامل الملائمة ليتم تحديد العوامل المتحكم في القرار.

4. تقسيم العوائد المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة.

ب. ان يراعي متخذ القرار بعض المبادئ في إتخاذ قراره ومن اهمها (رمضان، 2007م، ص32):

1. مبدأ تعدد الخبرات الإستثمارية: وعلى متخذ القرار ان يختار ما يناسبه من الفرص الإستثمارية المتاحة من ضمن عملية مفاضلة تمكنه من إختيار الأداة الإستثمارية المناسبة مع إستراتيجية الإستثمار.
2. مبدأ الخبرة والتأهيل: ويتطلب إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد خبرة لإختيار الاداة المناسبة، لذا يفترض للمستثمر المبتدي الإستعانة بفئة من المستشارين والمحللين والمتخصصين.
3. مبدأ الملائمة: يعتبر من الأركان الاساسية لوضع الإستراتيجية الإستثمارية ويطبق عند إختيار المجال الإستثماري المناسب. ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحني تفضيله الخاص.
4. مبدأ التنوع او التوزيع للمخاطر الإستثمارية وفقاً لطبيعة ادوات ومجالات الإستثمار: ويمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية.

يستنتج الباحث مما سبق أن إختيار المجالات والأنشطة والفرص الإستثمارية المتاحة وإختيار المعايير المناسبة تساعد في إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد بصورة كبيرة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

أولاً: اجراءات الدراسة الميدانية:

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها، وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة، ومصادر المعلومات، وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

1. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث من عينة من العاملين بالمصارف، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة حيث قام البحث بتوزيع (100) استبانة على المستهدفين من ذوي الإختصاص.
2. تصميم استمارة الدراسة الميدانية: من أجل الحصول على المعلومات، والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة أثر تقنيات الذكاء الصناعي في المراجعة ودورها في جودة المراجعة، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية، وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة، ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:

جدول (1): تحليل البيانات الشخصية

العمر	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	27	27%
30 - 35 سنة	19	19%
35 - 40 سنة	30	30%
40 سنة فأكثر	24	24%
المجموع	100	100%
التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
المحاسبة	19	19%
تكاليف ومحاسبة إدارية	12	12%
ادارة اعمال	19	19%
نظم معلومات محاسبية	15	15%
دراسات مالية ومصرفية	15	15%
إقتصاد	13	13%
اخرى	7	7%
المجموع	100	100%
المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	33	33%
دبلوم عالي	20	20%
ماجستير	24	24%
دكتوراه	13	13%
اخرى	10	10%
المجموع	100	100%
المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	24	24%
مراجع داخلي	27	27%
موظف استثمار	22	22%
موظف مخاطر	18	18%
أخرى	9	9%
المجموع	100	100%

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
16%	16	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
14%	14	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
3%	3	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية
2%	2	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
39%	39	لا يوجد مؤهل
26%	26	أخرى
100%	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
19%	19	5 سنوات فأقل
32%	32	6 10 سنة
18%	18	11 15 سنة
20%	20	16 20 سنة
11%	11	21 سنة فأكثر
100%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات الفرضيات:
الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني:

الجدول (2): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	تعتمد الشركة على إعداد موازنات تخطيطية سنوية واضحة	4.07	5	1.02	عالية جداً
2	تُعد الموازنات بمشاركة فعالة من الإدارات المختلفة	4.00	5	1.00	عالية جداً
3	تُبنى الموازنات على تحليل واقعي للموارد والاحتياجات	4.18	5	1.08	عالية جداً
4	تتضمن الموازنات أهداف واضحة قابلة للقياس والمتابعة	4.24	5	1.12	عالية جداً
5	تستخدم الموازنات في تقييم البدائل الاستثمارية قبل اتخاذ القرار	4.18	5	0.91	عالية جداً
6	تعتمد نتائج الموازنة لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية	4.01	5	1.04	عالية جداً
7	تساهم الموازنات في تقليل المخاطر عند اتخاذ قرارات الاستثمار	4.06	5	1.07	عالية جداً
8	تساعد الموازنات في ترشيد الموارد المالية في العمليات الاستثمارية	3.94	4	1.13	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الذي ينص على " المراجعة التحليلية " فإن الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.94 - 4.24) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.91 - 1.13) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.
الفرضية الثانية: استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية:

الجدول (3): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	تُستخدم الموازنات كأداة رقابية لتقييم الأداء الاستثماري	4.16	5	0.95	عالية جداً
2	يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عند حدوث انحرافات في تنفيذ الموازنة	4.17	5	1.04	عالية جداً
3	تعتمد الموازنات على بيانات مالية دقيقة ومحدثة	4.23	5	1.09	عالية جداً
4	تساهم الموازنات في رفع فعالية الاستثمار بالشركة	4.05	5	1.00	عالية جداً
5	تتم متابعة تنفيذ الموازنات بشكل دوري	4.27	5	0.96	عالية جداً
6	تستخدم الموازنات لتحديد العائد المتوقع من كل مشروع استثماري	4.14	5	1.16	عالية جداً
7	توفر الموازنة مؤشرات مبكرة للانحرافات المالية	4.16	5	1.13	عالية جداً
8	تؤدي الموازنات إلى تحسين قرارات التوسع في المشاريع الجديدة	4.14	5	1.11	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على " تقويم الأداء المالي " فإن الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.05 - 4.27) والمنوال يقع في المدى (5) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.95 - 1.16) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

رابعاً: إختبار فرضيات الدراسة:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار فرضية الدراسة لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.
الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني:

تهدف هذه الفرضية إلى بيان استخدام الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل ممثل بـ (x) و ترشيد القرارات الاستثمارية تابع ممثل بـ (y1) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	2.806	1.612	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	0.701	0.811	$\hat{B}_1$
			0.80	معامل الارتباط (R)
			0.76	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			260.165	أختبار (F)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

يتضح للباحث من الجدول (4) الآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل وترشيد القرارات الاستثمارية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.76)، هذه القيمة تدل على أن استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل يؤثر بـ (76%) على ترشيد القرارات الاستثمارية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (260.165) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و2.806، ومتوسط استخدام الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية مرتين، 0.701 وتعني أن استخدام الموازنات التخطيطية يؤثر على ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 70%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني" قد تحققت.
الفرضية الثانية: استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية:
تهدف هذه الفرضية إلى بيان أثر استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل ممثل بـ (x) وتقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية كمتغير تابع ممثل بـ (y2) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	2.761	2.816	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	0.800	0.725	$\hat{B}_1$
			0.81	معامل الارتباط (R)
			0.75	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			286.614	أختبار (F)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

يتضح للباحث من الجدول (5) الآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل وتقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.81)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل يؤثر بـ (75%) على تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (286.614) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و2.761، ومتوسط أثر استخدام الموازنات التخطيطية يساوي مرتين، 0.800، وتعني استخدام الموازنات التخطيطية يؤثر على تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية بـ 80%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "استخدام الموازنات التخطيطية يساهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية" قد تحققت.

المحور الخامس: الخاتمة:

أولاً: النتائج:

توصلت الباحث من الإطار النظري والدراسة الميدانية الى عدة نتائج، وتمثلت في الآتي:

1. أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى الالتزام بالموازنات وارتفاع كفاءة استخدام الموارد المالية مما ينعكس على تحقيق عوائد استثمارية أفضل وتقليل المخاطر المحتملة.
2. أن الموازنات التخطيطية التي أعدت بمستوى عال من الدقة استخدمت كأداة أساسية داعمة لاتخاذ القرار الاستثماري.
3. أن الشركة اعتمدت بشكل فعال على أدوات التحليل المالي عند إعداد وتنفيذ الموازنات، مما ساهم في تحقيق درجة عالية من الدقة والواقعية في التقديرات المالية.
4. أن الموازنات استخدمت كأداة رقابية لمتابعة الأداء وتحديد الانحرافات، مع اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند الحاجة، ما يعكس وجود نظام رقابي مالي فعال.
5. أن نتائج تنفيذ الموازنات تعتمد لتقييم كفاءة الأداء الاستثماري، حيث يتم توجيه الموارد بناءً على التحليلات الناتجة عن الموازنة نحو المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية.
6. ساهمت الموازنات التخطيطية في رفع مستوى التفاعل الإيجابي وبالتالي تحسين جودة عمليات التخطيط والرقابة.
7. أن المراجعة الدورية للموازنات التخطيطية تضمن توافقها مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يوفر مرونة في اتخاذ القرار المالي الاستراتيجي.
8. ساعدت الموازنات التخطيطية في تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري، من خلال تقدير العوائد المتوقعة وتقليل الهدر، مما انعكس على فعالية الاستثمار في الشركة.

ثانياً: التوصيات:

من خلال الإطار النظري والجانب الميداني يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي لدعم عملية إعداد الموازنات وتقييمها.
2. الاهتمام بتطوير آليات المتابعة والتحديث الدوري للموازنات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية.
3. العمل على تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي بشكل أوسع لضمان مزيد من الدقة في إعداد وتنفيذ الموازنات.
4. ضرورة الاهتمام بإشراك جميع الإدارات في إعداد الموازنات لضمان التكامل والشمولية.
5. العمل على تفعيل أنظمة الإنذار المبكر لاكتشاف الانحرافات في الموازنة في وقت مبكر.
6. ضرورة تطوير برامج تدريبية لموظفي الإدارة المالية والإدارات ذات العلاقة لتعزيز مهارات إعداد الموازنات واستخدامها كأداة استراتيجية.
7. الاهتمام بالمراجعة الدورية للسياسات والإجراءات المالية بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية، لضمان مرونة أعلى في التخطيط المالي.
8. العمل على تأهيل وتدريب الموظفين لخلق كوادر بشرية ذات قدرة عالية.

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو صالح، محمد حسين؛ 2008م، التخطيط الإستراتيجي القومي، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية.
2. آدم، آل يوحنا؛ ورزق، صالح؛ 2000م، السياسات الإدارية الحديثة، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. إسماعيل، زكي مكي، 2009م، مبادئ الإدارة، الخرطوم: جامعة النيلين.
4. حنفي، عبد الغفار؛ 2000م، الاستثمار في الأوراق المالية - الاسهم - سندات - وثائق استثمار الخيارات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
5. راضي، سامي، 2002م، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنة التخطيطية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
6. الرجبي، محمد تيسير عبد الحكيم؛ 2007م، المحاسبة الإدارية، ط4، عمان: دار وائل للنشر.
7. رزق، عادل؛ 2006م، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت: إتخاذ المصارف العربية.
8. رمضان، زياد؛ 2007م، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. السباعي، محمود محمد؛ 2007م، إعداد الموازنة التخطيطية، المنصورة: المكتبة المصرية.
10. شيحة، مصطفى رشدي؛ د. ت، الأسواق الدولية، المفاهيم والنظريات والسياسات، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، د.ت.
11. الصحن، عبد الفتاح؛ 2001م، المراجعة الخارجية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
12. الصحن، محمد فريد، 1988م، إقتصاديات الإدارة منهج القرارات، الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. صخري، عمر؛ 1991م، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. صيام، أحمد زكريا؛ 2010م، مبادئ الإستثمار، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
 15. عبد العظيم، حمدي؛ 1990م، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
 16. عبد اللطيف، ناصر نور الدين؛ 2004م، المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
 17. مرعي، عبد الحي، 1999م، الموازنة التخطيطية في النظام الأساسي الموحد، الاسكندرية: شباب الجامعة للنشر.
 18. مطر، محمد؛ 1999م، إدارة الاستثمار، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
 19. منشي، فاتن عبد الأول، 2019م، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة.
 20. نور، أحمد محمد؛ وعلي، أحمد حسين؛ 2003م، مبادئ المحاسبة الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
 21. نور، أحمد؛ 2005م، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات، الرياض: دار المريخ للنشر.
 22. وهيب، خالد؛ 2000م، الاستثمار مفاهيم- تحليل- إستراتيجية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ب. المجالات العلمية:
1. احمد، محمد عزام عبد المجيد؛ 2023م، الافصاح عن التقديرات المحاسبية وأثرها علي قرارات الاستثمار، مجلة البحوث المالية، المجلد 24، العدد 1، كلية التجارة، جامعه بورسعيد، بورسعيد.
 2. اسماعيل، حليم؛ و ابراهيم، بكر؛ 2022م، الافصاح عن المعلومات التفاضلية المستقبلية ودوره في تحسين سمعة الشركة وانعكاسه على قرارات المستثمرين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 68، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد
 3. الجنابي، عظيم نعيم باجي؛ 2017م، اساس الاستحقاق المحاسبي ودوره فياعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية – دراسة تطبيقية في محافظة القادسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 4، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر
 4. خميس، حسين سبع؛ وحسين، سطل صالح؛ 2019م، الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وأثره في قرارات الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، العدد 45، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، تكريت
 5. رمو، وحيد محمود؛ ويونس، دعاء إدريس؛ 2019م، إستخدام الشبكات العصبية في ترشيد القرارات الإستثمارية، مجلة جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 45، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت
 6. سلمان، امل محمد؛ وعبد الله، بسام علي؛ 2021م، تأثير الافصاح التنبؤي على قرارات المستثمرين، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 4، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة
 7. سليمان، آدم أحمد؛ 2017م، سبيل الموازنات الرأسمالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية بمدينة الفاشر ولاية شمال دارفور، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، المجلد 1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة.
 8. السيد، عبد السلام عوض الخير؛ حسين، أسعد مبارك؛ 2019م، دور المشتقات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، المجلد 3، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة
 9. الشامل، محمد فتح الله، والورفلي، خليفة مصباح؛ والتلو، إيمان؛ 2019م، الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالشركات الصناعية الليبية: دراسة تطبيقية على الشركات الشاحنات والحافلات، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
 10. شريف، ناصر طالب؛ 2022م، التحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية وأهميته في دعم قرارات الاستثمار، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 3، جامعة ديالى، ديالى
 11. شعشوع، أحمد؛ وبوسالم، ابوبكر؛ 2019م، قرارات الاستثمار المبنية على التحليل المالي وعلاقتها بتقييم اداء الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الجزائر
 12. محمد، المساعد عطا المنان المساعد؛ والشفيع، خضر الطيب الأمين؛ وعلي، زين العابدين إبراهيم يوسف؛ 2019م، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على الموازنات التخطيطية – دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 13، جامعة الإمام المهدي، السودان
 13. نشوان، اسكندر محمود؛ 2020م، دراسته واختبار العلاقة بين اعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجله جامعه الشارقة للعلوم الانسانيه والاجتماعيه، المجلد 16، العدد 1، جامعة الشارقة، الشارقة.
 14. يوسف، أماني احمد وهبة؛ 2022م، واقع الافصاح عن تقرير ادارة مخاطر الامن السيبراني علي قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في البورصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 2، جامعة قناة السويس، السويس
- ت. الندوات والمؤتمرات:

1. غزاري عماد، بغنة سهيلة، 2017م، دور جودة المعلومات المحاسبية علي القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية، المؤتمر العلمي حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الإستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي الفارس – المدية، الجزائر
 - ث. الرسائل الجامعية:
 1. أحمد، عائشة عوض علي؛ 2021م، دور الموازنات التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي – دراسة حالة مصانع الاسمنت عطبرة – بربر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشيخ عبد الله البدري
 2. بن صوشة، ثامر؛ 2017م، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية دراسة حالة بورصة الجزائر، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر.
 3. الجحلب، درويش مصطفى؛ 2007م، دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي – دراسة تطبيقية حول إعداد موازنة الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة
 4. حابي، خالد مفضل أحمد سيد؛ 2024م، فعالية لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
 5. حسن، عثمان عبده؛ 2007م، إستخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
 6. الحسن، مواهب محمد؛ 2006م، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم
 7. عبد الله، حسان محمد؛ 2008م، أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية السودانية- دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم
 8. محمد، محمد فيصل حسن؛ 2010م، أثر الإفصاح على القياس المحاسبي وعلى القيمة الرقابية للمعلومات في المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم
 9. نعاس، فاطمة الزهراء؛ بوشارب، مارية؛ 2022م، أثر تكلفة راس المال علي اتخاذ القرار الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Crane, Samuel, 1996, the decision of economic investment, Working paper for Economic Policy Research. World Bank, No. 165